

قياس أثر القروض المصرفية في الفقر لعينة من البلدان المتقدمة والنامية
للمدة (٢٠٠٧-٢٠١٩) (*)

أ.م.د. إبراهيم اديب ابراهيم
جامعة الموصل
كلية الإدارة والاقتصاد

ibrahem_adeeb@uomosul.edu.iq

الباحث: منقذ إبراهيم صالح
جامعة الموصل
كلية الإدارة والاقتصاد

Monketh.Ibrahim@tu.edu.iq

ISSN 2709-6475 DOI: <https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2023.5.3.5>

تأريخ النشر ٢٠٢٣/٩/٣٠

تأريخ قبول النشر ٢٠٢٣/٢/٢٨

تأريخ استلام البحث ٢٠٢٣/٢/٨

المستخلص

يهدف البحث إلى بيان أثر القروض المصرفية في الفقر، وتوصل البحث إلى أنَّ العلاقة الإيجابية بين مؤشر الحصول على الائتمان الذي يعبر عن سهولة الحصول على القروض مع وجود متغيري الإنفاق العام على الصحة والنمو السكاني تأتي أهمية البحث من الآثار المرافقة للفقر، فعندما ينتشر الفقر في منطقة معينة يخلف عدة آثار قد تكون سياسية أو اقتصادية واجتماعية كما تمتد لتمس جوانب أخرى، هذا ما يؤدي إلى تعقد الظاهرة أكثر، دليل على أهمية عامل سهولة الحصول على القروض المصرفية في التقليل من الفقر واستقلاليته عن العوامل الأخرى المؤثرة في الفقر. **الكلمات المفتاحية:** القروض المصرفية، الفقر، طريق العزوم المعممة.



مجلة اقتصاديات الأعمال
المجلد (٥) العدد (٣) ٢٠٢٣
الصفحات: ٩٧-١١٥

(*) البحث مستل من رسالة ماجستير للباحث الأول.

Measuring the impact of bank loans on poverty for a sample of developed and developing countries for the period (2007-2019)^(*)

Researcher: Monketh Ibrahim Salih

Mosul University

College of Administration and Economics

Monketh.Ibrahim@tu.edu.iq

Assist. Prof. Dr. Ibrahim Adeeb Alchalabi

Mosul University

College of Administration and Economics

ibrahem_adeeb@uomosul.edu.iq

Abstract

The research aims to show the impact of bank loans on poverty, and the research concluded that the positive relationship between the indicator of obtaining credit, which expresses the ease of obtaining loans, with the presence of the variables of public spending on health and population growth. It leaves several effects that may be political, economic and social, as well as extending to other aspects, which leads to the complexity of the phenomenon more. Evidence of the importance of the factor of ease of obtaining bank loans in reducing poverty and its independence from other factors affecting poverty.

Keywords: Bank Loans, Poverty, The Way of Generalized Determination.

(*) The research is extracted from a master's thesis of the first researcher.

المقدمة:

يعد الوصول إلى القروض عاملاً مهماً لنمو الشركات، إذ يسمح لها بتوسيع عملياتها أو تحديث المعدات أو الانتقال إلى مهام جديدة، ومن ثمَّ زيادة قدرتها التنافسية ومساعدتها على النمو، ومع ذلك ترتبط سهولة الوصول إلى القروض عادةً بحجم الشركة، مما يعني أنَّه كلما كانت الشركة أصغر زادت صعوبة الاستفادة من خيارات التمويل الخارجي. وسبب ارتباط القروض بحجم الشركة هو أن الشركات الأصغر في الغالب تكون غير رسمية أو غير مستكملة لإجراءات العمل الرسمية، ويظهر من تدقيق ملفاتها وجود مخاطر مرتفعة من إقراضها، كما أن خيارات الضمان لديها قليلة والقدرات المحاسبية والإدارة المالية فيها منخفضة.

وفي ظل مساعي جميع بلدان العالم متقدمة أم نامية للحد من الفقر فهي تبحث في الأسباب المؤدية إلى ذلك، وهذا ما يبرر ظهور العديد من النظريات الخاصة بالفقر، إذ أكدت هذه النظريات على أهمية الحد من الفقر وكل نظرية حددت مجموعة من العوامل تختلف عن النظريات الأخرى أو تتفق في بعضها وسبب هذا الاختلاف يعود إلى الظروف المحيطة بالواقع الذي نشأت فيه النظرية، إلا أنَّ ما يهمني أن أغلب النظريات والدراسات الحديثة قد أكدت على تطور النظام المالي والحد من الفقر، إذ ركز معظمها على الطريقة التي يؤثر فيها النظام المصرفي على الفقر وفي هذا الدراسة سنتعرف على العلاقة بين القروض والحد من الفقر.

أهمية البحث:

تأتي أهمية البحث من الآثار المرافقة للفقر فعندما ينتشر الفقر في منطقة معينة يخلف عدة آثار قد تكون سياسية أو اقتصادية واجتماعية كما تمتد لتمس جوانب أخرى، هذا ما يؤدي إلى تعقد الظاهرة أكثر.

مشكلة البحث:

هناك جدل بين الاقتصاديين حول دور القروض في زيادة النمو الاقتصادي وتقليل الفقر، ففي الوقت الذي يذهب فيه فريق إلى التأكيد على دور القروض في زيادة النمو الاقتصادي وتقليل الفقر، يرى البعض أن التساهل في منح القروض قد يؤدي إلى منحها لجهات غير مؤهلة أو لمشاريع غير مدروسة جيداً وهذا يزيد من احتمالية التخلف عن السداد ويرفع من حالات افلاس المشاريع، ومن ثمَّ قد تكون القروض سبباً في حصول الأزمات الاقتصادية، وهذا قد يدفع الأنظمة الاقتصادية لوضع قيود مشددة على القروض، وبالتالي إلى أي مدى تساهم القروض المصرفية في التقليل من حجم الفقر؟

منهجية البحث:

تعتمد الدراسة منهج التحليل الكمي القائم على استعمال أساليب التحليل القياسي، من خلال استخدام نموذج قياس أثر القروض في الفقر، إذ سيتم اعتماد نموذج تحليل انحدار لمتغير متوسط نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 5.5 دولاراً في اليوم للمدة ٢٠٠٧-٢٠١٩ بوصفه متغيراً معتمداً على متوسط نصيب الفرد من القروض المصرفية للقطاع الخاص إلى جانب عدد من المتغيرات التفسيرية المؤثرة الفقر التي تناولتها الدراسات التجريبية.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان القروض المصرفية الممنوحة للقطاعات الاقتصادية تؤدي دوراً إيجابياً في الحد من الفقر، أي وجود علاقة عكسية بين متغيرات الدراسة وهذا يدل على ان زيادة القروض المصرفية يسهم في الحد من الفقر.

عينة البحث:

تتضمن الدراسة 124 بلداً من البلدان التي يتوفر عنها البيانات الخاصة بسهولة الحصول على القروض وذلك للمدة ٢٠٠٧ ولغاية ٢٠١٩.

هدف البحث:

يكمّن في معرفة أثر القروض المصرفية على الفقر، وهل ان هناك علاقة إيجابية أم سلبية ما بين القروض المصرفية والفقر؟

هيكلية البحث:

يتألف هذا البحث من ثلاثة مباحث حيث يتناول المبحث الأول الدراسات السابقة التي تتناول القروض والفقر لبلدان مختلفة، أما المبحث الثاني فقد تطرق الى التعرف بالإطار النظري للانتماء المصرفي والفقر، فضلاً عن المبحث الثالث الذي تم فيه قياس وتحليل أثر القروض في الفقر.

دراسات سابقة تخص القروض والفقر:

١. دراسة MH Quach, AW Mullineux & V. Murinde, 2005:

الحصول على الانتماء والحد من الفقر الأسري في ريف فيتنام: دراسة شاملة لعدة قطاعات

تهدف الدراسة إلى بيان العلاقة بين الانتماء الاسري والرفاهية الاقتصادية للأسرة باستعمال بيانات مقطعية بالاعتماد على المسح الاسري للمدة (١٩٩٣/١٩٩٢ و ١٩٩٧/١٩٩٨) في هذا الدراسة تم تطوير إطار اقتصادي قياسي لتحليل تأثير الانتماء الأسري على الرفاهية الاقتصادية بالاعتماد على الادلة التجريبية. وقد توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها أن الانتماء الأسري يسهم بشكل إيجابي وكبير في الرفاه الاقتصادي للأسر من حيث نصيب الفرد من الإنفاق ونصيب الفرد من الإنفاق على الغذاء ونصيب الفرد من الإنفاق غير الغذائي بغض النظر عما إذا كانوا فقراء أو ميسورين. كما توصلت الدراسة إلى أن للانتماء تأثير إيجابي أكبر على الرفاهية الاقتصادية للأسر الفقيرة ووجدت أن عمر رب الأسرة وحجم الأسرة وملكية الأرض والمدخرات وتوافر الانتماء على مستوى القرية هي عوامل رئيسة تؤثر على اقتراض الأسرة، إذ يشير الأثر الإيجابي لاقتراض الأسرة على الرفاه الاقتصادي للأسرة إلى أن تقديم الانتماء للأسر الريفية هو أداة فعالة لتحسين مستويات معيشتهم.

٢. دراسة Nathaniel, Samuel Amba, Jagongo O. Ambrose, Job O. Omagwa, 2005:

تأثير الحصول على الانتماء والخدمات المالية على الحد من الفقر في المنطقة الوسطى من غانا

هدفت الدراسة إلى تحديد تأثير الوصول إلى الخدمات الائتمانية والمالية للحد من الفقر في المنطقة الوسطى من غانا من منظور الشركات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر (MSME's) باستعمال تقنيات أخذ العينات المقطعية التي تم جمعها من 370 من رواد المشاريع (١٠٠)

الصغيرة والمتوسطة، وقد تم استعمال الاستبانة كأداة لجمع البيانات ثم استعمال برنامج SPSS لإجراء عمليات الجدولة المتقاطعة وتحليل الانحدار المتعدد، وقد توصلت هذه الدراسة إلى العديد من الاستنتاجات أهمها أن الحصول على الائتمان والخدمات المالية كان له تأثير إيجابي ضعيف إلى حد ما على نمو الدخل وزيادة الإنفاق الاستهلاكي واكتساب الأصول التجارية، لكن الدراسة وجدت أن الحصول على الائتمان والخدمات المالية له تأثير كبير على القدرة على تعليم الأطفال بوصفه مؤشراً للحد من الفقر كما توصلت الدراسة أيضاً إلى أن سوق الائتمان غير الرسمي لا يزال مصدراً مميزاً للتمويل للفقر في غانا.

٣. دراسة Juzhong & Others, Zhuang 2009:

تتمية القطاع المالي والنمو الاقتصادي والحد من الفقر

هدفت الدراسة إلى التعمق في فهم الأساس المنطقي للمساعدة الإنمائية للقطاع المالي في البلدان النامية، إذ اعتمدت الدراسة على استعراض المراجع الأدبيات النظرية والتجريبية حول دور تنمية القطاع المالي وبعد الاستعراض توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات التي تم تحديد أهمها بالآتي:

- هناك حجج مقنعة بأن تنمية القطاع المالي تؤدي دوراً حيوياً في تسهيل النمو الاقتصادي والحد من الفقر، وهذه الحجج مدعومة بأدلة تجريبية واضحة من دراسات عبر البلدان ودراسات خاصة بكل بلد.
- وجود خلافات حول كيفية تنظيم تطور القطاع المالي في البلدان النامية، ولا سيما الأهمية النسبية للمصارف المحلية وأسواق رأس المال في تطوير القطاع المصرفي.
- في الوقت الذي يتم فيه توسيع فرص الحصول على التمويل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم والفئات الضعيفة، من المسلم به على أنها مميزة للغاية للحد من الفقر، ويعتقد على نطاق واسع أن التمويل البالغ الصغر وبرامج ائتمان المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم بحاجة إلى التصميم الجيد لتكون فعالة، كما يجب أن تكون هذه البرامج مصحوبة بخدمات دعم أخرى مثل توفير التدريب وبناء القدرات، والمساعدة في الوصول إلى الأسواق والتقنيات ومعالجة إخفاقات السوق الأخرى.
- تطوير القطاع المالي وابتكاره سوف يجلبان مخاطر، ولذلك فمن الضروري الحفاظ على إدارة اقتصادية كلية سليمة، ووضع آليات تنظيمية وإشرافية فعالة، وتنفيذ إصلاحات هيكلية في تطوير القطاع المالي، أن هذه الاستنتاجات توفر مبرراً قوياً للمساعدة الإنمائية لاستهداف تنمية القطاع المالي كمجال ذي أولوية، مثل أي تدخل من القطاع العام، وينبغي تصميم هذه المساعدة لمعالجة إخفاقات السوق وغير السوق، كما تسلط الدراسة الضوء أيضاً على العديد من المجالات التي توجد فيها حاجة ماسة إلى مزيد من البحث، ولا سيما كيفية ترتيب تطور القطاع المالي، وكيفية الموازنة بين الحاجة إلى الابتكار المالي وذلك من أجل الاستقرار الاقتصادي والمالي، وكيفية جعل برامج التمويل الأصغر وائتمان الشركات الصغيرة والمتوسطة تعمل بشكل أفضل للحد من الفقر.

٤. دراسة Ayyagari, Meghana 2013 & others:

التمويل والفقر: أدلة من الهند

هدفت الدراسة إلى قياس تأثير التعميق المالي على الفقر الريفي في بعض الولايات الهندية للمدة (١٩٨٣-٢٠٠٥) وبعد تقدير معادلة الانحدار الخاصة بمدة الدراسة توصلت إلى مجموعة من (١٠١)

الاستنتاجات منها وجود علاقة سلبية قوية بين التعمق المالي والفقر الريفي، وجدت أيضاً أن التعميق المالي قد قلل من معدلات الفقر ولاسيماً بين العاملين لحسابهم الخاص في المناطق الريفية، بينما دعم في الوقت نفسه اتجاه الهجرة بين الدول من المناطق الريفية إلى قطاع التعليم العالي في المناطق الحضرية، بما يتفق مع التعمق المالي، وهذا يشير إلى أن التعميق المالي أسهم في التخفيف من حدة الفقر في المناطق الريفية في تعزيز ريادة الأعمال والحث على الهجرة القطاعية الجغرافية، ومن الاستنتاجات التي تم التوصل إليها أن التعميق المالي يمكن أن يكون له آثار هيكلية مميزة، بما في ذلك إعادة التخصيص الهيكلي والهجرة، كما أن تأثيرات التنمية المالية المناصرة للفقراء متعددة الأوجه يمكن أن تظهر في قنوات مختلفة.

٥. دراسة Yu Jie & others, 2020:

تقدير أثر التخفيف من حدة الفقر استعمال القروض الصغيرة على دخل الأسر الفقيرة طريقة

مطابقة درجة الميل: الدليل من الصين

تهدف الدراسة إلى بيان أثر سياسة الإقراض الصغيرة في الصين التي تم تطبيقها في نطاق واسع في الاعوام الأخيرة للتخفيف من حدة الفقر وهل بالإمكان أن تكون لهذه السياسة القدرة في زيادة دخل الأسر الفقيرة، وبعد تحليل آلية الإقراض الأصغر للتخفيف من حدة الفقر على دخل الأسر الفقيرة، أظهرت النتائج أن الإقراض الأصغر للتخفيف من حدة الفقر يؤثر بشكل إيجابي على الدخل الإنتاجي للأسر الفقيرة، بما في ذلك الفقراء بسبب نقص التمويل والأسر الفقيرة التي تعيلها إناث، لذلك يجب أن تستمر عملية تنفيذ سياسة الإقراض الأصغر للتخفيف من حدة الفقر، ووضع تدابير داعمة ذات صلة، مثل تعزيز الإعانات الرأسمالية للإنتاج الزراعي وزيادة تأمين الإنتاج الزراعي وزيادة تحسين كفاءة تنفيذ سياسة الإقراض الأصغر للتخفيف من حدة الفقر وزيادة الدخل للأسر الفقيرة.

٦. دراسة Kumari Prasansha 2020:

التحليل النظري للتمويل الأصغر للتخفيف من حدة الفقر

الهدف من هذه الدراسة هو التحقيق في الخلفية النظرية للتمويل الأصغر والتخفيف من حدة الفقر، أتبع البحث أسلوب المراجعة التكاملي المبني على الأدبيات السابقة المتوفرة والمتعلقة بالتحليل النظري للتمويل الأصغر. تم جمع المعلومات من بحوث المجلات والكتب والوثائق الأخرى ذات الصلة. تم تحليل المعلومات التي تم جمعها من الدراسات السابقة وقد تم التوصل إلى نوعين من النظريات تتعلقان بالتمويل الأصغر على الفقراء. تتناول الأنواع الأولى من النظريات القضايا المحددة التي يتعين على الفقراء مواجهتها عند السعي للوصول إلى الموارد المالية الرسمية، بسبب نقص الضمانات، تستند المجموعة الثانية من النظريات إلى تأثير التمويل الأصغر على الشركات الصغيرة والأسر والأفراد، تتكون الفئة الأولى من النظريات من نظريات تتعلق بظهور التمويل الأصغر، ومفهوم مجموعة المسؤولية المشتركة في التمويل الأصغر، تتكون نظريات مسار التأثير للتمويل الأصغر من نظرية حول أوجه القصور في استراتيجيات تمويل التنمية، ونظريات السوق والرفاهية، ونهج إقراض الفقر، ونهج النظام المالي، والنهج المالي المتكامل، وكشفت نتائج الدراسة عن قضايا محددة يتعين على الأسر ذات الدخل المنخفض مواجهتها عند محاولة الحصول على قروض من المؤسسات المالية بسبب عدم قدرتها على تقديم أي ضمانات، يوفر هذا التحليل فهماً لتطوير سياسات مؤسسات التمويل الأصغر للتغلب على هذه المشكلات للوصول إلى الفقراء في

الائتمانيات الرسمية، وتقتصر الدراسة على تحليلات فئتي النظريات، يمكن للباحث المستقبلي التركيز على النظريات التي تتناول النظرة الجديدة لخدمة التمويل الأصغر الحالية.

المبحث الأول: الإطار النظري للائتمان المصرفي والفقر:

مفهوم الفقر آثار جدلاً وخلافاً واسعاً في العديد من أدبيات العلوم الاقتصادية والاجتماعية، إذ لم يتفق العلماء على مفهوم واحد شامل ومقنع يعكس متضمنات ظاهرة الفقر من المنظور الاقتصادي والاجتماعي والبيئي والسياسي، كما لا يمكن اعتماد تعريف واحد للفقر ينطبق على كل البلدان وفي كل الأوقات فهو مفهوم ديناميكي ونسبي ترتبط نوعيته بالزمان والمكان.

أولاً: الائتمان المصرفي:

١. مفهوم الائتمان المصرفي:

ويمكن تعريف الائتمان المصرفي تعريفاً اقتصادياً على أنه تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشآت في المجتمع بالأموال اللازمة، على أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها والعمولات المستحقة عليها والمصاريف دفعة واحدة أو على شكل أقساط في تواريخ محددة" (مسايوي، ٢٠١٥: ٣٠٦).

ويعرف الائتمان المصرفي على أنه عملية يرتضي بمقتضاها البنك، مقابل فائدة أو عمولة معينة ومحددة، أن يمنح عميلاً (فرداً أو شركة أعمال) بناء على طلبه سواء حالاً أو بعد وقت معين تسهيلات في صورة أموال نقدية أو أي صورة أخرى وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد، أو إقراض العميل لأغراض استثمارية أو تكون في شكل تعهد يتمثل في كفالة البنك للعميل أو تعهد البنك نيابة عن العميل لدى الآخرين (الزبيدي، ٢٠٠٢: ١٨).

وهناك طرفان في عملية الائتمان:

الأول: مانح الائتمان المقرض أو الدائن.

الثاني: متلقي الائتمان ويدعى بالمدين أو المقترض.

وينظر إلى الائتمان من ناحيتين الأولى: من ناحية المهلة التي يمنحها البائع للمشتري، لكي يدفع ثمن السلعة التي تسلمها، وفيها يزيد السعر لأن الثمن مؤجل، وهذا ما يسمى بالائتمان التجاري. ومن الناحية الثانية: هو العملية التي بموجبها يقرض شخص غيره مبلغاً من المال متأملاً اعدته في المستقبل مضافاً إليه الفائدة المترتبة عليه، وهذا ما يعرف بالائتمان المصرفي (توفيق، ٢٠٠٧: ٢٣٠).

٢. العوامل المتعلقة بالائتمان:

وهي العوامل المؤثرة على قرار الائتمان والمتعلقة بطبيعة الائتمان نفسه، أي تلك العوامل المشمولة ضمن السياسات الائتمانية للبنك إذ يمكن تقديم هذه العوامل هي كما يأتي: (الدباس، ٢٠١٤: ٤٢-٤٣)

أ. الغرض من القرض: قد يتم طلب الائتمان لغرض إنتاجي أو تجاري، سواء داخل أو خارج أو حتى استهلاكي كتمويل لشراء سلعة استهلاكية معينة أو يمكن تمويل القرض لغرض تمويل المباني والأراضي والعقارات.

ب. مدة القرض: هي المدة التي يطلب فيها العميل ويرغب في الحصول على القرض، ودراسة إمكانية هذه المدة بما يتناسب مع إمكانيات العميل ومصلحة البنك.

- ت. **طريقة الدفع:** أي يتم الدفع على دفعات شهرية أو ربع سنوية أو نصف سنوية أو سنوية، هل هذه المدفوعات تتناسب مع إمكانيات كل من العميل والبنك في نفس الوقت؟
- ث. **مبلغ القرض:** إذ إن مبلغ القرض مهم للغاية في تحليل الائتمان، لأنه كلما زاد حجم القرض، يلزم إجراء دراسة أكبر من جانب البنك بسبب المخاطر العالية ودراسة الضمانات المقدمة ومدى الملاءمة للقرض أو الائتمان المطلوب.

ثانياً: تعريف الفقر:

- اختلفت وتعدت تعريفات الفقر حسب الجهة التي ينظر إليه من خلالها فهناك من يعرفه بفقر الدخل أو الفقر النقدي الذي يحصر الفقر في مستوى الدخل، وما يستطيع أن يوفره من حاجات ضرورية لاستمرار الحياة في حين أن فقر القدرات يعبر عن عدم قدرة الفقير على توفير الحد الأدنى لمستوى المعيشة، فضلاً عن المستوى التعليمي والرعاية الصحية، بينما فقر الرفاهية له بعد أعمق من ذلك بالإضافة إلى ما سبق ذكره يعتبر فقيراً من لا يستطيع المشاركة في القرارات السياسية ومن لا يتمتع بالحرية في إبداء رأيه، وفي ما يلي عرض لجملة من التعاريف الخاصة بظاهرة الفقر:
- عرفه شيبوم راو نثري بأنه: "مستوى الكسب الإجمالي لا يكفي للحصول على الحد الأدنى من الضروريات اللازمة للحفاظ على مجرد الكفاءة البدنية (World Bank, 2000:17).
 - يعرف الفقر النقدي على أنه: "الدخل اللازم للحصول على الحد الأدنى من الحاجات الأساسية" (عجيمة وآخرون، ٢٠٠٠: ٩٠).
 - ورد في بيان مؤتمر القمة العالمية حول التنمية الاجتماعية كوبنهاجن ١٩٩٥ أن الفقر: "هو الافتقار إلى الدخل وموارد الإنتاج الكافية لضمان وسائل العيش بكيفية مستمرة" (مسعودي، ٢٠٠٩: ٢٠).
 - الفقر: "هو الحالة الاقتصادية التي لا يمكن فيها تخمين وجود مصادر مستقرة لتوفير الحاجات الأساسية للحياة" (نحو مجتمع المعرفة، ٢٠٠٦: ٢٦).
 - الفقر:** هو عدم الحصول على ما يكفي من الطعام وعدم تملك أية أصول يمكن بها مواجهة الصدمات" (ديبا نارايان، ٢٠٠٠: ١٩).
 - ومن خلال التعريفات السابقة، يتبين لنا أنها أجمعت على حصر مفهوم الفقر في عدم كفاية مصادر الدخل لتوفير متطلبات العيش اللائق للأفراد والأسر، في حين يعد مفهوم الفقر أوسع من ذلك.

ثانياً: أسباب الفقر:

تتولد ظاهرة الفقر وتتفاقم نتيجة تضافر مجموعة من الأسباب والعوامل الرئيسية التي تلعب دوراً هاماً فيها، التي تتعدد بين ما هو اقتصادي كسوء توزيع الثروة والدخل وتدني معدلات النمو الاقتصادي وتراجع الاستثمارات إلى أسباب اجتماعية كنقص الحماية الاجتماعية ونقص التغطية في نظام التقاعد، ارتفاع نسبة الأمية وتراجع الخدمات الصحية ومنها ما هو سياسي كتفشي ظاهرة الفساد، وعدم توفر الأمن والاستقرار إلخ هنا سنقف على مجموعة من أهم العوامل والمسببات الرئيسية التي تساهم في انتشار وتفشي ظاهرة الفقر (قورين، ٢٠١٤: ١٨).

١. الأسباب السياسية والأمنية:

تلعب الظروف السياسية والأمنية دوراً فعالاً في تفشي ظاهرة الفقر في أي مجتمع ومن بين الأسباب السياسية التي تؤدي إلى انتشار وتفاقم هذه الظاهرة نذكر.

أ. **عدم الاستقرار السياسي والأمني:** تشكل الصراعات والحروب سواء الداخلية أو الإقليمية عاملاً مهماً في تفاقم حدة الفقر، وهذا بسبب الدمار الذي تخلفه على مستوى البنى التحتية، والمنشآت الأساسية والموارد الأساسية، وتعد عامل طارد للاستثمارات الأجنبية طويلة الأجل، ناهيك عن الحالات الإنسانية التي تخلفها من اللاجئين، والمعتوبين والأرامل واليتامى، فضلاً عن ما ينتج عن هذه الصراعات من تدني لأوضاع التنمية البشرية خاصة التعليم والصحة والسكن والرعاية الاجتماعية (سلطنية وحميدي، ٢٠٠٨: ٩٦).

ب. **العقوبات الدولية:** مثل حالات الحصار الاقتصادي الذي يفرض على الدولة من قبل مجلس الأمن الدولي يعد الحصار من الأمور التي أدت إلى تفاقم مشكلة الفقر وحولت شعوباً كانت في الأصل تتمتع بمستوى مرتفع من التنمية إلى حالة من التدهور الشديد في فلسطين وليبيا والعراق كانت الشعوب المتضررة الأولى من هذه السياسات، بينما في أفغانستان تردت الأوضاع الإنسانية التي كانت سيئة في الأساس إلى درجة تصل إلى حد الكارثة الإنسانية.

ت. **الفساد:** يعد الفساد عائقاً في وجه تحقيق التنمية فمن شأن تفاقم هذه الظاهرة أن تؤدي إلى انتهاكات حقوق الإنسان وعدم احترام القوانين وإعاقة البرامج الهادفة إلى التخفيف من وطأة الفقر، إذ تشير الجهود المبذولة حالياً للحد من الفقر إلى أن الفساد يشكل عقبة بالنسبة للبلدان التي تسعى لإحداث التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المنشودة لتنميتها ويعد الفساد سبب ونتيجة للفقر في مختلف تلك الدول فهو يؤثر على الحكومات والقطاع الخاص والمواطنين في أصل مبادرات التنمية بسبب الانحرافات في صنع القرار ووضع المخططات وعملية التنفيذ فعندما تسيء هذه الجهات الفاعلة استخدام السلطة الموكلة إليها بهدف تحقيق مكاسب شخصية، فإن الفساد يعمل على مشاركة المواطنين وإهدار الموارد العامة لتذهب إلى غير مستحقيها، ويجد الفقراء أنفسهم خاسرين في نهاية سلسلة الفساد ودون دعم من الدولة أو الحصول على الخدمات التي يحتاجونها (فرج، ٢٠١٢: ١٤٦-١٤٧).

٢. الأسباب الاقتصادية:

تتعدد العوامل الاقتصادية التي تساهم في انتشار ظاهرة الفقر، لذا سنتطرق لجملة من أهم مسببات الاقتصادية لهذه الظاهرة وهي: (Mohamed Hamed, 2010: 21)

أ. **البطالة:** أو نقص التشغيل تركز المعالجات التقليدية لنقص استغلال القوى العاملة عادة على نقص التشغيل السافر، إذ يعمل المشتغل وقتاً أقل من معيار معين، وتهمل أخطر مشاكل التشغيل في الدول النامية والتمثلة في نقص التشغيل المستتر وهو الحالات التي يعمل فيها الفرد بإنتاجية منخفضة، أو أنه لا يستخدم قدراته على أكمل وجه، أو أنه لا يكسب ما يكفي لتلبية احتياجاته الأساسية يتمخض عن الحالة الأولى إنتاجية منخفضة في مجمل الاقتصاد، بينما تنجم الثانية عن نقص الروابط بين نظامي التعليم والتشغيل وتعكس هدراً في الموارد، أما الثالثة فتعرف أحد أوجه الفقر. (تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٢: ٨٩-٩٠) يؤدي ارتفاع معدلات البطالة في المجتمع إلى زيادة معدلات الفقر، وتعتبر معدلات البطالة المرتفعة عن حالة الاختلال التي يشهدها سوق العمل، وقد ساهمت سياسات الخصخصة وبرامج الإصلاح الاقتصادي في اتساع حدة هذه المشكلة من خلال انخفاض الطلب الكلي على عنصر العمل، وعجز القطاع الخاص عن امتصاص نسبة من الطلب المتزايد من مناصب الشغل

ب. **سوء توزيع الدخل واتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء:** إن اتساع فجوة توزيع الدخل يعد من بين المشكلات الاقتصادية والاجتماعية التي تعاني منها غالبية دول العالم، يتأثر التفاوت في (١٠٥)

توزيع الدخل بسببين غير مباشرين: الأول هو عدم المساواة في توزيع الأصول المادية والمالية بين السكان والذي يزيد من حدته صعوبة حصول الفقراء على الائتمان، الذي يؤدي إلى الحد من قدرات الفقراء في اكتساب الرزق، ونظرا لعدم وجود أدوات ضمان لديهم يقدمونها إلى البنوك للحصول على قروض فإنهم يصبحون عاجزين عن الاقتراض لشراء أصول مادية إنتاجية مثل (آلات الخياطة)، أو الحصول على رأس مال صغير للبدء في عمل تجاري يكسبهم دخلا بينما يرجع السبب الثاني إلى عدم كفاية التحويلات الصافية للفقراء ومن بين الأثر الاقتصادية للتفاوت في توزيع الدخل ظهور الطبقة في المجتمع وإثراء فئة منه على حساب باقي الفئات مما يعني توقعها في دائرة التخلف والحرمان (أحمد، ٢٠١٠: ٢٨٣-٢٨٤).

ت. انخفاض إنتاجية العمال: تعاني الدول النامية من انخفاض إنتاجية العامل الذي يؤدي إلى انخفاض عائد العمل كأحد عوامل الإنتاج وباعتبار العمل هو المصدر الأساسي للدخل بالنسبة للفقراء، فإن انخفاض عائد العمل في الدول النامية هو أحد الأسباب المهمة للفقر.

ث. الديون الخارجية: تعد المديونية الخارجية إحدى التحديات الرئيسية التي تواجه الدول النامية، لأن تسديد الديون وأقساطها يستنزف جزء مهما من دخل الدولة المدينة، ويزداد الوضع خطورة إذا كان الاقتراض بهدف تسديد فوائد وأقساط الديون السابقة، هذا ما يجعل هذه الدول تدور في حلقة مفرغة من الديون، مما يؤدي إلى استمرار وتفاقم أزمات ومشاكل اقتصادية واجتماعية داخل تلك الدول ومن بينها مشكلة الفقر.

ج. نقص كفاءة السياسة الاقتصادية: يقصد بالسياسة الاقتصادية غير السليمة تلك التي ينتج عنها خفض النمو في خلق مناصب شغل، وزيادة في مستوى الأسعار، وبالتالي ينخفض الأجر الحقيقي إن عدم كفاءة السياسات الحكومية ستؤثر في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، عن طريق أثرها على إمكانية الحصول على الموارد، وعلى كفاءة استخدامها في الإنتاج تؤدي السياسات النقدية والمالية الانكماشية إلى تخفيض نسبة الاستثمارات، وهذا سيؤدي إلى نقص في الإنتاج وفي خلق مناصب شغل جديدة، وفي توليد الدخل في الاقتصاد كما أن عدم كفاءة استخدام الموارد سيعمل على تخفيض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

ح. تدهور شروط التجارة الخارجية: يؤدي تدهور شروط التجارة الخارجية بالنسبة للصادرات الرئيسية التي تنحصر في مجموعة المواد والطاقت الأولية الخام بالنسبة لمعظم الدول النامية، والتي ترتبط أسعارها بالأسواق الدولية إلى تخفيض العوائد التي تجنيها الدول المصدرة من العملات الأجنبية، وهذا ما يؤدي بدوره إلى خفض معدل نمو نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي عن طريق تخفيض الموارد المتاحة في الاقتصاد المعني إضافة إلى آثار العولمة وتحرير التجارة على اقتصاديات الدول النامية من خلال التأثير على النسيج المؤسساتي سواء العام أو الخاص، هذا الأخير الذي عادة ما يغلب عليه طابع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تكون غير مجهزة لمواجهة المنافسة الأخذة في الاشتداد، مما يؤدي بها إلى الإفلاس وتسريح العمال، وبالتالي زيادة عدد الفقراء والمهمشين (الأمم المتحدة، ٢٠٠٢: ٧).

٣. الأسباب الاجتماعية:

من أهم الأسباب الاجتماعية التي تؤدي إلى بروز ظاهرة الفقر نذكر:

أ. النمو السكاني: يشكل تزايد السكان ضغطا على الموارد والبيئة، كما يؤثر على نوعية الحياة على الكرة الأرضية، خاصة إذا كانت تلك الزيادة تتم بين السكان الذين يعيشون في حالة فقر، أي أن الزيادة في أعداد الفقراء غير مصحوبة بالزيادة في المداخل.

ب. انخفاض حجم الخدمات الأساسية المقدمة لأفراد المجتمع (الرعاية الصحية والتعليم والتكوين): يعد كل من التعليم والظروف الصحية المواتية والتكوين من بين العوامل الرئيسية التي تؤهل الفرد لممارسة نشاط يضمن له دخل يوفر له متطلبات الحياة الكريمة، إذ نجد أن غالبية من يقع في دائرة الفقر له مستوى دراسي متدني أو أنه يندرج ضمن فئة الأميين، كذلك الحال بالنسبة للتكوين الذي يسمح للفرد بكسب مهارات أو تطويره والتي تمكنه من الرفع من دخله وتحسين مستوى معيشته في حين تتسبب الأمراض وعدم توفير مراكز وآليات تقديم الرعاية الصحية اللائقة إلى تدهور الأوضاع الصحية، والمعيشية للفقراء نتيجة عجزهم عن دفع مستلزمات العلاج (قورين، ٢٠١٤: ١٨).

ت. اللامساواة: عدم المساواة يمكن أن يضاعف من الآثار السلبية للسوق والسياسات الخاصة بالنمو، وبالتالي التقدم ضد الفقر هذا ما يجعل من عدم المساواة مشكلة ذات خصوصية في الدول النامية، حيث تضعف الأسواق الرأسمالية، إذ لا يتمكن الفقراء الذين يفتقدون للضمانات الكافية من الاقتراض ومن ثم تصبح قدرتهم على إقامة عمل صغير محدودة مما يحد من فرصهم في تحسين أوضاعهم (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠١: ١٨).

ثالثاً: الآثار الاقتصادية للفقر:

تتمثل آثار الفقر على الصعيد الاقتصادي فيما يأتي:

- تأثير الفقر على الاستهلاك: من أهم العوامل التي تؤثر على حجم الاستهلاك هو الدخل ، وبما أن نسبة من المجتمع تعاني من انخفاض الدخل، فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض مستوى الاستهلاك (أمال، ٢٠٠٩: ٤١).

- أثر الفقر على الدخل والمدخرات والاستثمار: يرتبط الفقر عادة بانخفاض مستويات التعليم لهذه الفئة ، وبالتالي ندرة فرص العمل اللائق التي تضمن لهم دخلاً دائماً ومقبولاً، الديون والقروض الفردية لتلبية ضروريات واحتياجات المستهلك بدلاً من العمل على خطط النهضة والبناء والإعمار.

- أثر الفقر على القطاعات الاقتصادية: كما ذكرنا سابقاً ضعف القدرات البشرية يؤدي إلى ضعف القطاعات الاقتصادية خاصة التي تعتمد على التكنولوجيا العالية والمتطورة، كقطاع الصناعة، وحتى قطاع الزراعة التي رغم الدلائل المتنامية التي تظهر أن غالبية الفقراء يعتمدون في معيشتهم على قطاع الزراعة، تواصل العديد من البلدان النامية إنفاق مبالغ ضئيلة جداً على الزراعة والتنمية الريفية، ففي البلدان التي يسود فيها نقص التغذية وعلى نطاق واسع، فإن حصة الإنفاق الحكومي المخصص لقطاع الزراعة لا يتماشى وإلى حد بعيد مع أهمية القطاع المذكور في الاقتصاد، فضلاً عن انعدام التكوين و التخصص في هذا المجال (نادية، ٢٠٠٨: ١٢٦).

المبحث الثاني: تحليل أثر القروض في الفقر:

لبيان أثر القروض في الفقر سيتم اعتماد نموذج تحليل انحدار لمتغير متوسط نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 5.5 دولاراً في اليوم للمدة ٢٠٠٧-٢٠١٩ بوصفه متغيراً معتمداً على متوسط نصيب الفرد من القروض المصرفية للقطاع الخاص إلى جانب عدد من المتغيرات التفسيرية المؤثرة الفقر التي تناولتها الدراسات التجريبية. وسيطلق على هذا النموذج خلال التحليل بالنموذج (3)، وفيما يأتي تعريف المتغيرات المستخدمة في التحليل:

المتغير المعتمد:

متوسط نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 5.5 دولار في اليوم للمدة ٢٠١٩-٢٠٠٧: وهي النسبة المئوية للسكان الذين يعيشون على أقل من 5.5 دولارات في اليوم بالأسعار الدولية لعام ٢٠١١، وتتوفر بيانات هذا المتغير في قاعدة بيانات البنك الدولي (WDI Data base, 2021)، علماً أن هناك ثلاث مستويات لقياس الفقر الأول نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 1.9 دولار في اليوم ونسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 3.2 دولار في اليوم ونسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 5.5 دولار في اليوم، وقد اعتمدت المستوى الأخير كونه يشمل المستويات الأدنى منه.

المتغيرات التفسيرية:

أ. متوسط نسبة الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص من البنوك من الناتج المحلي الإجمالي للمدة ٢٠١٩-٢٠٠٧، يشير الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص من البنوك إلى الموارد المالية المقدمة للقطاع الخاص من شركات الإيداع الأخرى (الشركات التي تقبل الودائع باستثناء البنوك المركزية)، مثل القروض ومشتريات الأوراق المالية غير النقدية والائتمانات التجارية وحسابات القبض الأخرى، التي تنشئ مطالبة بالسداد بالنسبة لبعض البلدان، تشمل هذه المطالبات الائتمان للمؤسسات العامة (WDI Data base, 2021).

ب. متوسط نسبة الإنفاق الصحي الحكومي المحلي العام إلى الناتج المحلي الإجمالي: يقصد به الإنفاق العام على الصحة من المصادر المحلية مقاساً بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي للمدة ٢٠١٩-٢٠٠٧ وتتوفر بيانات هذا المتغير في قاعدة بيانات البنك الدولي (WDI Data base, 2021).

ت. متوسط نمو سكان الريف للمدة ٢٠١٩-٢٠٠٧: يشير سكان الريف إلى الأشخاص الذين يعيشون في المناطق الريفية على النحو المحدد من المكاتب الإحصائية الوطنية. ويتم حسابه على أنه الفرق بين إجمالي السكان وسكان الحضر، وتتوفر بيانات هذا المتغير في قاعدة بيانات البنك الدولي (WDI Data base, 2021).

ولأغراض التبسيط يمكن تسمية هذا النموذج بالنموذج (3) وسيتم التعبير عن المتغيرات بالرموز الآتية:

الجدول (1) رموز المتغيرات المعتمدة والتفسيرية المستخدمة في تحليل انحدار النموذج (3)

الرموز	المتغيرات
PHRAV	متوسط نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 5.5 دولار في اليوم للمدة ٢٠١٩-٢٠٠٧
DCPAV	متوسط نسبة الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص من البنوك إلى الناتج المحلي الإجمالي للمدة ٢٠١٩-٢٠٠٧
GEHAV	متوسط نسبة الإنفاق الصحي الحكومي المحلي العام إلى الناتج المحلي الإجمالي للمدة ٢٠٠٧-٢٠١٩
PGAV	متوسط نمو سكان الريف للمدة ٢٠١٩-٢٠٠٧

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان.

وعليه يمكن التعبير عن النموذج (3) وفقاً للمعادلة الآتية:

$$PHRAV = C + DCPAV + GEHAV + PGAV \dots\dots\dots(1)$$

الجدول (2) الوصف الإحصائي لمتغيرات النموذج (3) (بصيغتها الأصلية)

المتغيرات	المشاهدات	الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	أدنى قيمة	أعلى قيمة
PHRAV	147	43.49026	35.26726	0.125	97.9
DCPAV	147	47.19304	40.1786	1.76374	201.232
GEHAV	147	3.277514	2.180272	0.438389	8.463184
PGAV	147	0.354965	1.48159	-4.93041	3.817605

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان باستعمال برنامج STATA 17.

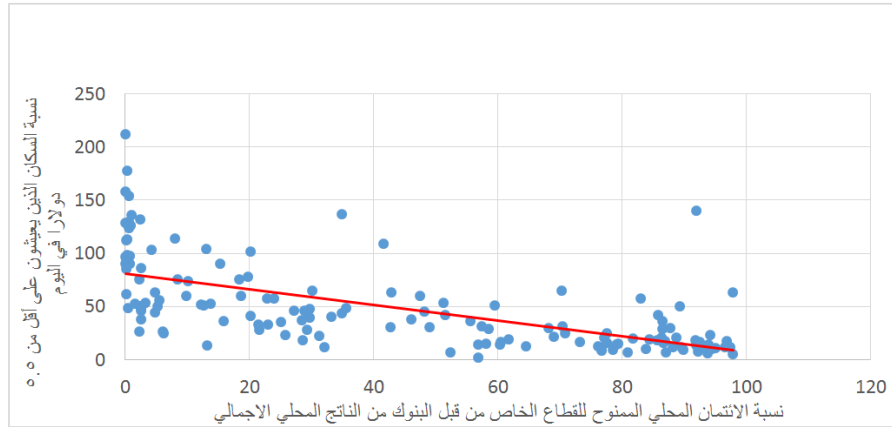
مصفوفة المؤشرات الإحصائية:

يتم فيها عرض لأهم المؤشرات الإحصائية لعينة الدراسة؛ إذ بينت أن متوسط نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 5.5 دولار في اليوم (PHRAV) سجل أعلى قيمة له 97.9% في جنوب السودان في حين سجل أدنى قيمة له 125% في سويتزرلاند، وبلغ الوسط الحسابي له لعينة الدراسة 43.49%، أمّا معدل نسبة الانتماء المحلي الممنوح للقطاع الخاص من البنوك (DCPAV) إلى الناتج المحلي الإجمالي فقد سجل أعلى قيمة له 201% في قبرص حين سجل أدنى قيمة له 1.76% في جنوب السودان وبلغ الوسط الحسابي له لعينة الدراسة 47.19%، أمّا متوسط نسبة الإنفاق الصحي الحكومي المحلي العام إلى الناتج المحلي الإجمالي (GEHAV)، فقد سجل أعلى قيمة له 8.46% في الدنمارك في حين سجل أدنى قيمة له 0.44% في الكامرون وبلغ الوسط الحسابي لعينة الدراسة 3.28%، وأخيراً سجلت هولندا أدنى معدل نمو سكاني 4.93%- بينما سجلت النيجر أعلى معدل نمو سكاني 3.82%، وبلغ متوسط نمو سكان الريف لعينة الدراسة 1.48%.

العلاقات البيانية بين متغيرات النموذج (3):

قبل إجراء تحليل انحدار النموذج (3)، يمكن الوقوف على شكل العلاقة التي تربط بين كل متغير من المتغيرات التفسيرية الداخلة في التحليل والمتغير المعتمد في ملاحظة شكل انتشار المشاهدات ضمن رسم بياني محوره الأفقي يمثل المتغير التفسيري ومحوره العمودي يمثل المتغير المعتمد مع تحديد خط الاتجاه العام كما موضح في الأشكال الآتية:

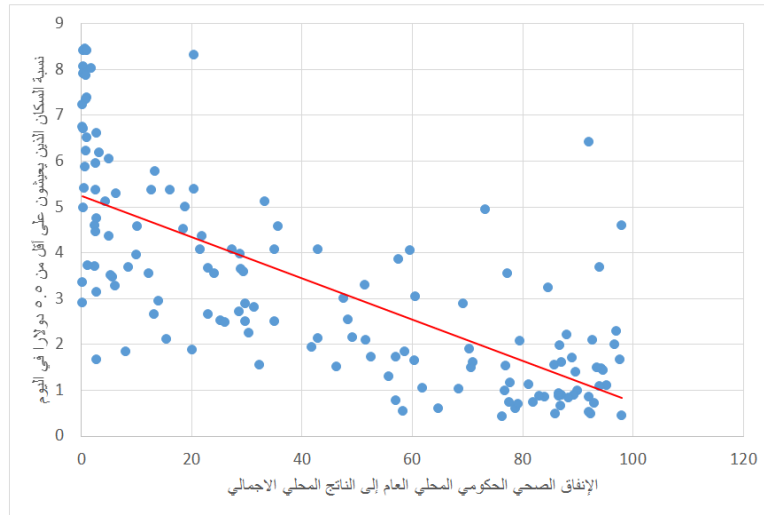
١. الشكل البياني (1) يوضح العلاقة بين متوسط نسبة الانتماء المحلي الممنوح للقطاع الخاص من البنوك من الناتج المحلي الإجمالي للمدة ٢٠٠٧-٢٠١٩ ومتوسط نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 5.5 دولار في اليوم للمدة ٢٠٠٧-٢٠١٩، إذ يلاحظ أنّ العلاقة بينهما سلبية، وهذا يؤكد أن زيادة القروض تؤدي إلى تقليل الفقر، وهذا يثبت فرضية البحث.



الشكل (1) العلاقة بين القروض والفقر في 124 بلداً للمدة ٢٠١٩-٢٠٠٧

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان باستعمال برنامج Excel.

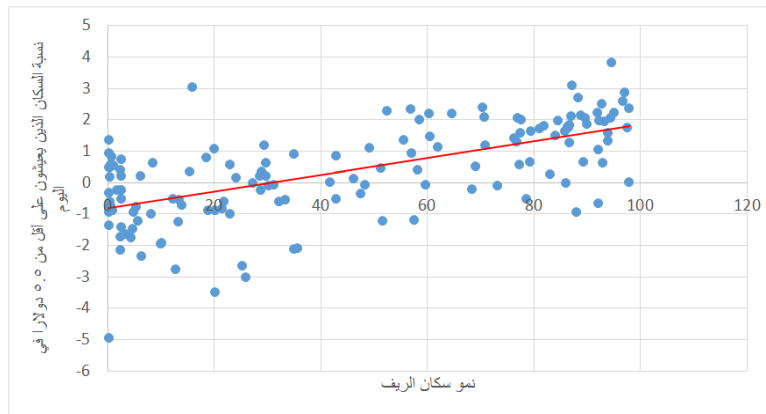
٢. الشكل البياني (2) يوضح العلاقة بين متوسط نسبة الإنفاق الصحي الحكومي المحلي العام إلى الناتج المحلي الإجمالي للمدة ٢٠١٩-٢٠٠٧ ومتوسط نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 5.5 دولار في اليوم للمدة ٢٠١٩-٢٠٠٧، إذ يلاحظ أنَّ العلاقة بينهما سلبية، وهذا يؤكد أن زيادة الإنفاق العام على الصحة تؤدي إلى تقليل الفقر.



الشكل (2) العلاقة بين الإنفاق العام على الصحة والفقر في 124 بلداً للمدة ٢٠١٩-٢٠٠٧

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان باستعمال برنامج Excel.

٣. الشكل البياني (3) يوضح العلاقة بين متوسط معدل نمو سكان الريف للمدة ٢٠١٩-٢٠٠٧ ومتوسط نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 5.5 دولار في اليوم للمدة ٢٠١٩-٢٠٠٧، إذ يتضح أنَّ العلاقة بينهما إيجابية، وهذا يؤكد أنَّ زيادة نمو سكان الريف تؤدي إلى زيادة الفقر.



الشكل (3) العلاقة بين نمو سكان الريف والفقر في 124 بلداً للمدة ٢٠٠٧-٢٠١٩

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان باستعمال برنامج Excel.

نتائج تحليل انحدار الأنموذج (3):

بالاعتماد على البيانات المقطعية للأنموذج (3) يمكن إجراء تحليل انحدار للمعادلة (5) باستعمال طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية والجدول (3) يوضح نتائج تحليل الانحدار بشكل مفصل.

الجدول (3) نتائج تحليل انحدار الأنموذج (3) باعتماد طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية OLS المتغير المعتمد: متوسط نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 5.5 دولار في اليوم للمدة ٢٠٠٧-٢٠١٩

المغيرات	المعاملات	Std. err.	t-Statistic	P-Value
DCPAV	-0.22227	0.057082	-3.89	0.000
GEHAV	-6.4051	1.145395	-5.59	0.000
PGRAV	7.282801	1.442512	5.05	0.000
CONS	72.38746	3.991842	18.13	0.000
F	86			0.000
Adj R-Squared	64%			
عدد المشاهدات	147			

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان باستعمال برنامج STATA 17.

في الجدول (3) يتبين أن قيمة الاحتمالية (P-value) أقل من 5% لجميع المتغيرات وهذا يعني أن قيمة إحصائية (t) المحتسبة لجميع المتغيرات أعلى من القيمة الجدولية عند مستوى معنوية 5% أي أن المتغيرات التفسيرية ذات تأثير يختلف معنوياً عن الصفر في المتغير المعتمد، وتظهر نتائج التحليل ما يأتي:

١. إن معامل التحديد المصحح (Adj R-Squared) يفسر (63%) من التغيرات الحاصلة متوسط نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 5.5 دولار في اليوم للمدة ٢٠٠٧-٢٠١٩ (PHRAV) نتيجة التغير في المتغيرات المستقلة، معدل الانتماء المحلي الممنوح للقطاع الخاص من البنوك (DCPAV) ومعدل نصيب الفرد من سنوات التعليم (MYSAV).
٢. إحصائية (F) معنوية أي أن الأنموذج القياسي صالح للتخطيط والتنبؤ بالمستقبل عند مستوى معنوية (5%).

٣. إن العلاقة سلبية بين متوسط نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 5.5 دولار في اليوم ومعدل الانتماء المحلي للقطاع الخاص من البنوك وإن زيادة قيمة معدل الانتماء المحلي للقطاع الخاص (١١١)

من البنوك بوحدة واحدة فإن ذلك تؤدي إلى انخفاض السكان الذين يعيشون على أقل من 5.5 دولار في اليوم بمقدار (0.22) وحدة.

٤. إن العلاقة سلبية بين متوسط نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 5.5 دولار في اليوم متوسط نسبة الإنفاق الصحي الحكومي المحلي العام إلى الناتج المحلي الإجمالي، وزيادة قيمة متوسط نسبة الإنفاق الصحي الحكومي المحلي العام إلى الناتج المحلي الإجمالي بوحدة واحدة تؤدي إلى انخفاض نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 5.5 دولار في اليوم بمقدار (6.4) وحدة.

٥. إن العلاقة سلبية بين متوسط نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 5.5 دولار في اليوم متوسط ونمو سكان الريف، وإن زيادة نمو سكان الريف بوحدة واحدة تؤدي إلى زيادة نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 5.5 دولار في اليوم بمقدار (7.28) وحدة.

الجدول (4) اختبار عدم التجانس الانموذج (3) باعتماد طريقة

Breusch-Pagan/Cook-Weisberg test for heteroskedasticity

فرضية العدم: ثبات التباين

P-Value	chi2
0.0039	8.33

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان باستعمال برنامج STATA 17.

من الجدول (4) يتضح معنوية إحصائية (chi2) وهذا يشير إلى وجود مشكلة تجانس التباين.

الجدول (5) اختبار مشكلة التعدد الخطي في الأنموذج (3) باستعمال مؤشر عامل تضخم التباين

Variance inflation factors VIF

VIF	المتغيرات
2.01	GEHAV
1.7	DCPAV
1.47	PGRAV
1.73	MEAN VIF

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان باستعمال برنامج STATA 17.

من نتائج الجدول (5) يتضح عدم وجود مشكلة تداخل خطي في الأنموذج (3).

الجدول (6) نتائج تحليل انحدار الأنموذج (3) مع تصحيح الخطأ المعياري باستعمال طريقة

White-corrected standard errors

المتغير المعتمد: متوسط نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 5.5 دولار في اليوم للمدة ٢٠١٩-٢٠٠٧

P-Valu	t-Statistic	Std. err.	المعاملات	المتغيرات
0.000	-3.38	0.065698	-0.22227	DCPAV
0.000	-6.09	1.052313	-6.4051	GEHAV
0.000	5.26	1.383593	7.282801	PGRAV
0.000	19.68	3.678605	72.38746	CONS
0.000			77.72	F
			64%	Adj R-squared
			147	عدد المشاهدات

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان باستعمال برنامج STATA 17.

يتضح من الجدول (6) أن تأثير المتغيرات التفسيرية في المتغير المعتمد لا تختلف عن نتائج تحليل الانحدار باستعمال طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية من حيث اتجاه التأثير ومعنويته.

الاستنتاجات:

١. إن دور القروض المصرفية لا يقتصر على تحقيق النمو الاقتصادي، وإنما يسهم في التقليل من الفقر بمختلف مستوياته، وهذا ما تؤكدُه العلاقة السلبية بين متوسط نسبة الائتمان المحلي الممنوح للقطاع الخاص من البنوك ومتوسط نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 5.5 دولار في اليوم للمدة ٢٠٠٧-٢٠١٩.

٢. العلاقة السلبية بين متوسط نسبة الإنفاق الصحي العام إلى الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 5.5 دولار في اليوم تؤكد أهمية الدعم الصحي في التقليل من الفقر، وأن إدخال هذا المتغير في النموذج لم يؤثر معطمة مؤشر الحصول على الائتمان ما يؤكد استقلالية هذا المؤشر عن غيره من العوامل التي تقلل من الفقر.

٣. إن العلاقة الإيجابية بين نمو سكان الريف ومتوسط نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من 5.5 دولار في اليوم، تؤكد دور نمو سكان الريف في زيادة مستويات الفقر وهذا بحد ذاته مبرر للتأكيد على ضرورة تسهيل وصول سكان الريف إلى القروض من أجل تخفيف أثر النمو السكاني في زيادة مستويات الفقر في البلاد.

٤. إن العلاقة الإيجابية بين مؤشر الحصول على الائتمان الذي يعبر عن سهولة الحصول على القروض مع وجود متغيري الإنفاق العام على الصحة والنمو السكاني، دليل على أهمية عامل سهولة الحصول على القروض المصرفية في التقليل من الفقر واستقلاليته عن العوامل الأخرى المؤثرة في الفقر، وهذا دليل على أن أهمية التسهيلات القانونية وتوفير المعلومات الائتمانية من أجل زيادة كفاءة القروض المصرفية في تقليل مستويات الفقر ولاسيما في المناطق الريفية.

التوصيات:

١. تقليل القيود وتسهيل إجراءات الحصول على القروض من المصارف التجارية وبدعم من البنوك المركزية ولاسيما تلك الممنوحة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة والمشاريع التي تستهدف تنمية المناطق الريفية، من أجل تقليل الفقر وتوفير فرص العمل.

٢. استهداف الفئات المهددة بالفقر والبطالة ببرامج التدريب المالي والاقتصادي، وتمكينهم من الحصول على قروض لإقامة مشاريع اقتصادية ناجحة، ومن أبرز هذه الفئات، الفئات الشابة التي ترتفع بينهم معدلات البطالة.

٣. انتهاز سياسات اقتصادية تشجع القطاع الخاص على الاقتراض، ولاسيما المشاريع الناجحة من أجل التوسع والنمو ورفع مستويات التشغيل وتقليل البطالة والفقر.

٤. العمل على تدنية الفوائد وتبسيط الإجراءات الخاصة لمنح القروض وذلك لزيادة اقبال الافراد الفقراء على طلبها والعمل على زيادة استخدامها في المشاريع الإنتاجية التي من شأنها زيادة متوسط نصيب الافراد وبهذا تساعد على تقليل الفقر.

المصادر والمراجع:

أولاً: المصادر العربية:

١. أحمد، يونس علي، (٢٠١٠). تحليل وقياس الرفاهية وعلاقتها بعدالة توزيع الدخل في مدينة كركوك ٢٠٠٩، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد ٣٣.
٢. أمال، إبراهيم علي، (٢٠٠٩). "سياسات واستراتيجيات مكافحة الفقر في الجزائر - نظرة اقتصادية -"، مذكرة ماجستير، جامعة سعد دحلب، البليلة.
٣. الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، (٢٠٠٢). "أثار الفقر والبطالة على التنمية المستدامة في منطقة الإسكوا".
٤. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية، (٢٠٠١). "توظيف التقنية الحديثة لخدمة التنمية البشرية".
٥. حسون توفيق، (٢٠٠٧). الإدارة المالية: قرارات الاستثمار وسياسات التمويل في المشروع الاقتصادي، منشورات جامعة دمشق، دمشق، سوريا.
٦. الدباس، حسان، (٢٠١٣-٢٠١٤). العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار الائتماني في المصارف العاملة في سورية، رسالة ماجستير في الاقتصاد المالي والنقدي، جامعة دمشق.
٧. ديبا نارايان، (٢٠٠٠). "الفقر هو انعدام الحيلة وانعدام القدرة على التعبير"، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، المجلد ٣٧، العدد ٢.
٨. الزبيدي، حمزة محمود، (٢٠٠٢)، إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني، الوراق للنشر والتوزيع: عمان.
٩. سلاطنية، بلقاسم وحميدي، سامية، (٢٠٠٨). "العنف والفقر في المجتمع الجزائري"، ط١، دار الفجر، القاهرة.
١٠. عجيمة، محمد عبدالعزيز وناصف، إيمان عطية والنجار، علي عبد الوهاب، (٢٠٠٧). "التنمية الاقتصادية بين النظرية والتطبيق"، الدار الجامعية، الإسكندرية.
١١. فرج، شعبان، (٢٠١٢). "الحكم الراشد كمدخل حديث لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر: دراسة حالة الجزائر ٢٠٠٠-٢٠١٠"، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر.
١٢. قورين، حاج قويدر، (٢٠١٤). "ظاهرة الفقر في الجزائر وأثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم"، المجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية.
١٣. مساوي، سليم، (٢٠١٥). "أثر التمويل عن طريق الائتمان المصرفي على الاستقرار النقدي في الجزائر"، مجلة معارف، المجلد ١٠، العدد ١٩.
١٤. مسعودي، يحيى، (٢٠٠٩). "إشكالية التنمية المستدامة في ظل العولمة في العالم الثالث- حالة الجزائر -"، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر.
١٥. نادية، بن دراوة، (٢٠٠٨). "قياس الفقر ومكافحته: دراسة حالة الجزائر"، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في نظريات الكميات المطبقة، الجزائر.
١٦. نحو مجتمع المعرفة، (٢٠٠٦). "مكافحة الفقر"، مجلة جامعة الملك عبدالعزيز، العدد ١٣.

ثانياً: المصادر الأجنبية:

17. Ayyagari, M., Beck, T. & Hoseini, M. (2020). Finance, law and poverty: Evidence from India. Journal of Corporate Finance, 60, 101515.
18. <https://datatopics.worldbank.org/world-development-indicators/>.
19. Kumari, P. (2020). Theoretical Analysis of Microfinance on Poverty Alleviation. Journal of Economic Info, 7(3), 221-236..
20. Mohamed Hamed (2010). poverty in Egypt, human needs and institutional capacities. boston, Lexington books, p:21.
21. Quach, M., Mullineux, A. & Murinde, V. (2005). Access to credit and household poverty reduction in rural Vietnam: A cross-sectional study. The Birmingham Business School, The University of Birmingham Edgbaston, 1-40.
22. Samuel Nathaniel Amba, Jagongo O. Ambrose, Job O. Omagwa 2005 The Impact of Access to Credit and Financial Services on Poverty Reduction in the Central and Region

- of Ghana Volume 8 - Number 8 - August 2017 International Journal of Business and Social Science.
23. World Bank, (2000). 'world development report- attacking poverty.
24. Yu, Jie, Han, Xiao; Chen, Bauzin; Ren, Jincheng. 2020. "Estimating the impact of poverty alleviation microcredit on poor household incomes using the propensity score matching method: Evidence from China" Agriculture 10, no. 7: 293. <https://doi.org/10.3390/agriculture10070293>.
25. Zhuang, J., Gunatilake, H. M., Niimi, Y., Khan, M. E., Jiang, Y., Hasan, R., ... & Huang, B. (2009). Financial sector development, economic growth, and poverty reduction: A literature review. Asian Development Bank Economics Working Paper Series, (173).

